اتفاقية إسطنبول جريمة في حق الأسرة والمجتمع

اتفاقية إسطنبول كغيرها من الاتفاقيات مثل "سيداو" و"منهاج بيجين" وغيرهما، ترفع شعار مناهضة العنف ضد المرأة، والمساواة، والتمكين، حتى تتمكن من تمرير سموم الثقافة الغربية وغرسها في البلاد الإسلامية.

هذه الاتفاقية كغيرها يطمح الغرب من خلالها إلى تحقيق مساواة بين البلاد الغربية والإسلامية في تفشي ظاهرة الاغتصاب، وانتشار الشذوذ، وارتفاع عدد حالات العنف والجريمة...

هذه الاتفاقية ما هي إلا وجه آخر للعملة نفسها التي تهدف إلى تخريب النسيج الأسري وهدم المجتمع بنشر الرذيلة والفجور فيه...

اتفاقية جاءت لتكريس مبدأ الحريات المطلقة التي لا تعترف بدين ولا بفطرة، حتى الأعراف والتقاليد تلغيها من الحياة وتحاربها إن لزم الأمر!

فمثلا المادة 12 النقطة 1، تتحدث عن الجندرة وضرورة تغيير الأدوار والقضاء على النمطية في العلاقات، وفي هذا مخالفة صريحة لأحكام الإسلام وضرب صريح لمفهوم الأبوة والأمومة ودعوة للتخلي عن الشكل الطبيعي للأسرة (أم+أب+أبناء).

المادة 12-1 "تتخذ الأطراف التدابير الضرورية للدفع قدماً بالتغيير في أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية عند النساء والرجال من أجل استئصال الآراء المسبقة والعادات والتقاليد وكل ممارسة أخرى قائمة على فكرة دونية المرأة أو على دور نمطي للنساء والرجال".

كما تعمل الاتفاقية على إلغاء مفهوم القوامة والرجولة في المجتمع، فبموجب هذه الاتفاقية مفروض على الرجل أن لا يغار على عرضه وأن لا يدافع عنه أو يحميه، أي يجب أن يتحول إلى ديوث، وهذا موضوع المادة 12 النقطة 5 وكذلك المادة 42 النقطة 1.

المادة 12-5 "تحرص الأطراف على عدم اعتبار الثقافة أو العادات أو الدين أو التقاليد أو "الشرف" مبررا لأعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية".

المادة 42-1 "تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان ألا يتم، خلال الإجراءات الجنائية التي يتم اتخاذها عقب ارتكاب أحد أعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، اعتبار الثقافة أو العرف أو الدين أو التقاليد أو "الشرف" مبررا لتلك الأعمال. ويشمل ذلك، خاصة الادعاءات القائلة بأن الضحية ربما تجاوزت المعايير الثقافية والدينية والاجتماعية أو التقاليد والأعراف المتعلقة بالسلوك المناسب".

اتفاقية تساهم في تحديد سياسة البلاد بالتنسيق مع المنظمات الدولية وفقا لمفاهيمها، وهي بذلك تتدخل في جميع مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية والتعليم... بما يوافق أفكارها الهادفة لهدم نظام الحياة الطبيعية للبشرية كافة والمعادي للإسلام خاصة.

إن هذه الاتفاقية كسابقاتها بمجرد توقيع الدولة عليها تتم مراقبة هذه الأخيرة ومحاسبتها على مدى استجابتها لبنود الاتفاقية. وتتم عملية المراقبة من مختلف هياكل المجتمع المدني وتحت إشراف المفوضية الأممية لحقوق الإنسان.

اتفاقية إسطنبول تعتبر أول أداة ملزمة قانونيا "تطبق إطاراً ونهجاً قانونياً شاملاً لمكافحة العنف ضد المرأة". وبمجرد دخول الأحكام حيز التنفيذ يتوجب على الدولة أن تلتزم قانونيا بالاتفاقية التي صادقت عليها.

أين سيادة الدولة أمام هذه الاتفاقيات التي تتمتع بعلوية على الدستور حيث يفرض على الدولة إدراج هذه الاتفاقيات ضمن دستورها أو سن القوانين والتشريعات التي تضمن تنفيذها؟ هذا مضمون الفصل 1 المادة 1 الفقرة 2 "لتأمين تطبيق الأطراف الفعلي لمقتضيات هذه الاتفاقية، فإنها تحدث آلية خاصة للمتابعة".

إن هذه الاتفاقية تعتمد على منظمات المجتمع المدني لتحقيق غاياتها، فتجعلها شريكا في الحكم مما يخولها الدخول إلى أروقة الوزارات والبرلمان وقصر الحكومة... وبالتالي التأثير على كل النخب السياسية والنجاح في تمرير مشاريع الغرب وبرامجه.

الغرب الذي أصبح يعول على هذه المنظمات المشبوهة والمأجورة بدل الأحزاب التي بان فشلها وعجزها في السيطرة على الشارع، هذا ما تضمنته الاتفاقية في الفقرة 3 من المادة 7 و9 "يتعين على التدابير المتخذة وفقاً لهذه المادة أن تشرك، عند الاقتضاء، جميع الأطراف العاملة ذات الصلة، كالوكالات الحكومية والبرلمانات والسلطات الوطنية والجهوية والمحلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني". "تحرص الأطراف على أن تكون الهيئات المعّينة أو المنشأة وفقاً لهذه المادة قادرة على التواصل بكيفية مباشرة، وعلى تعزيز العلاقات مع نظيراتها لدى الأطراف الأخرى".

إن كل صاحب فطرة سليمة يدقق النظر في هذه الاتفاقية يلمس مدى خطورتها ولا يقابلها إلا بالرفض، غير أن أصحاب القرار يأبون إلا مخالفة الفطرة وكل شيء طبيعي إرضاءً للغرب لإنجاح مخططاته في أمتنا الإسلامية.

#اتفاقية_إسطنبول_جريمة

#أوقفوا_التوقيع

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الأستاذة سناء الجلالي